

أثر قرينة التخصيص في التركيب القرآني سورة النساء مثلاً

م.م ضياء رشيد حميد
مديرية تربية ديالى

diyaarasheed82@gmail.com

الملخص

يعدّ الكشف عن مقاصد التركيب الهدف الأسمى للدراسة النحوية بعامة، وتُعدّ القرينة ميداناً رحباً للدراسات اللغوية؛ لأنها تحوي كثيراً من القواعد والقوانين اللغوية التي تعيننا على فهم التراكيب النحوية والعلاقات المعنوية الرابطة لها، وبهذا فقد كانت قرينة التخصيص أحد كواشف المعنى التركيبي؛ إذ تمثل أداة تفسيرية تبين علاقة عناصر التركيب أولاً وتُخصّصها ثانياً لمنع توسّع هذه العلاقة، إذ تمثل أصلاً جامعاً لأنواع من القرائن الفرعية التي تربط المعنى الاسنادي وتخصّصه فهي إحدى القرائن المعنوية (الاسناد والنسبة والتبعية والمخالفة) التي تحكم بنية التركيب، وهي قرينة سياقية كبرى تقيد علاقة الاسناد إذ تتفرع عنها قرائن التعديّة والمعيّة والظرفيّة والغائيّة والتّحديد والتّوكيد والمُلابسة والتّفسير والإخراج فتربط بين المعنى الاسنادي المستفاد من العلاقة بين المُسند والمُسند اليه وبين مجموعة من المنصوبات، تشمل: المفعول به، والمفعول معه والمفعول فيه، المفعول له (لأجله)، المفعول المطلق، والحال والمستثنى والتمييز، إذ تعبّر كلّ منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يبيّنه الفعل أو المشتق العامل عمل الفعل (الصفة)، واتخذت هذه القرينة أداة لبيان معنى التركيب القرآني في سورة النساء المباركة.

الكلمات المفتاحية: القرينة، التخصيص، المعنى، سورة النساء

The Effect of the Specifier Cue on Syntactic Structure

Asst. Lecturer Diyā' Rashīd Ḥamīd
Diyala Directorate of Education

Abstract

Revealing the intended meanings of syntactic structure constitutes the ultimate aim of grammatical study in general. Contextual indicators (qarā'in) represent a broad and fertile field for linguistic research, as they encompass numerous linguistic rules and principles that assist in understanding syntactic constructions and the semantic relations that bind them. Among these indicators, the indicator of specification (qarīnat al-takhsīs) serves as one of the principal means for uncovering compositional meaning. It functions first as an interpretive tool that clarifies the relationships among the elements of a structure, and second as a mechanism that restricts and specifies these relationships, thereby preventing their undue expansion. This indicator constitutes a comprehensive foundational principle that subsumes various subsidiary indicators linking and delimiting predicative meaning. It belongs to the class of semantic indicators (such as predication, attribution, dependency, and contrast) that govern the structure of the sentence. Moreover, it operates as a major contextual constraint on the

predicative relationship, from which several sub-indicators derive, including transitivity, accompaniment, adverbiality, purpose, delimitation, emphasis, concomitance, explanation, and exclusion. These sub-indicators connect the predicative meaning—arising from the relationship between the predicate and the subject—with a range of accusative complements, namely: the direct object, the comitative object, the adverbial object (of time and place), the object of purpose, the cognate accusative (absolute object), the circumstantial accusative (ḥāl), the exception, and the specification (tamyīz). Each of these expresses a particular dimension in interpreting the meaning of the event denoted by the verb or by a deverbal form functioning as a verb (i.e., an active participle or adjectival derivative). The study therefore elucidates this indicator, its branches, and its effect on syntactic taking Surat AL-Nisa'a as an applied field of analysis .

Keywords: Indicator (Contextual Clue), Specification, Syntactic Structure, AL-Nisa'a

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان، علمه البيان، والصلاة والسلام على سيد الأنام مصباح الظلام سيدنا محمد الذي شمع نوره وكرمت أخلاقه فكان خلقه القرآن اللهم صل وسلم وبارك وانعم عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الميامين ومن اتبعهم بإحسان الى يوم الدين ،أما بعد ..

فُتُعد القرينة ميداناً رحباً للدراسات اللغوية ؛لأنها تحوي كثيراً من القواعد والقوانين اللغوية التي تعيننا على فهم التراكيب النحوية ، ولما كان الكشف عن مقاصد التركيب الهدف الأسمى للدراسة اللغوية بعامة ،فقد استثمر البحث قرينة التخصيص بوصفها أحد كواشف المعنى التركيبي لبيان المعنى القرآني في تراكيبه الرحبة متخذاً من سورة النساء ميداناً تطبيقياً؛ إذ تمثل هذه القرينة أداة تفسيرية تبين علاقة عناصر التركيب وتخصّصها لمنع توسّع هذه العلاقة، إذ تمثل أصلاً جامعاً لأنواع من القرائن الفرعية التي تربط المعنى الاسنادي وتخصّصه بعدد من المنصوبات في التركيب تتمثل بالمفاعيل الخمسة والحال والتميز والمستثنى.

فجاء البحث الموسوم بـ (أثر قرينة التخصيص في التركيب القرآني ،سورة النساء مثلاً) لبيان هذه القرينة وما ينضوي تحتها من قرائن فرعية وفاعليتها في تخصيص المعنى النحوي في التراكيب المتنوعة بتنوّع قرينة التخصيص ،فجاء المبحث الأول بعنوان: التعريف بقرينة التخصيص ،تلاه مبحثان لبيان القرائن الفرعية في سورة النساء ،أحدهما: القرائن الدالة على المفاعيل، وتشمل قرينة التعدية، والغائية، والمعية، والظرفية والتحديد والتوكيد. أما المبحث الآخر فقد كان: قرائن التخصيص الأخرى، وتناولت فيه قرينة الملابس للهيات (الحال) وقرينة التفسير (التمييز) وقرينة الإخراج (الاستثناء) وقرينة المخالفة (الاختصاص ومسائل أخرى) والذي دعا الى هذا التقسيم سبب منهجي على الرغم من أن هذه القرائن جميعاً تمثل المنصوبات التي تخصص علاقة الاسناد فهي صور للتخصيص .

وقد افدت من المنهج الوصفي في بيان قرينة التخصيص وأنواعها ومن المنهج التحليلي في بيان فاعلية هذه القرينة في تراكيب سورة النساء المباركة وتخصيصها لعلاقة العناصر النحوية فيها، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

المبحث الأول

التعريف بقرينة التخصيص

أولاً: القرينة لغة واصطلاحاً:

أفادت القرينة في اللغة معنى الإقتران والمصاحبة، وهذا المعنى متأثراً من اقتران الشيء بغيره، وقارن الشيء ومقارنة وقرناً، أي اقترن به وصاحبه، وللقرينة عدة معانٍ: الزوجة، والنفس، والناقة تشد إلى أخرى، والقرين: المصاحب، والنفس، والأسير، والبعير المقرون إلى الآخر (ينظر: الفراهيدي (1980)، 143-142/5، والجوهري (1987)، 2181/6-2182، ابن منظور (1993)، 335/13-336). ويقال: ((قرنت الشيء بالشيء، أي: وصلته به إذا ضمت أحدهما إلى الآخر)) (الجوهري (1987)، 2181/6). وفي الاصطلاح عرّفها الجرجاني بأنها: ((أمرٌ يُشير إلى المطلوب)) (الجرجاني (1983)، 223) وأخذت دلالة القرينة من اللفظ والمعنى وهذا مانص عليه بعض المحدثين، بأنها: ((الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمحّض المدلول، وتصرفه إلى المراد مع منع غيره الدخول فيه)) (اللبيدي (1985)، 186)

ثانياً: معنى التخصيص:

التخصيص لغةً من خصّه بالشيء يخصّه خصّاً، وخصوصاً، وأختصه أفرد به دون غيره، ويقال اختصّ فلان بالأمر، وتخصّص له إذا انفرد، وخص غيره، واختص بیره، ويقال: فلان مخص بفلان أي خاص به. (ابن منظور (1993)، 1117/2)

والتخصيص اصطلاحاً: ((هو بيان ما لم يرد باللفظ العام، ومنها قصر العام على بعض أفراده بكلام مستقل مقترن أي غير متراخ)) (التهانوي، 1/396/1996) ويفهم معنى التخصيص، هو تخصيص العام، ويراد به عام مخصّص. ولا شك أنّ المخصّص ليس بعام، لكن المراد به كونه عاماً لولا تخصيصه إذ جعلها مصطلحاً لمعنى معيّن (عمر، 1/651/2008)، وهي قرينة معنوية كبرى ينظوي تحت مفهومها قرائن أخص منها، وتعتبر كل قرينة منها عن فهم خاص للعلاقة التي تربطها بما قبلها (حسان، 195، 2006)

قرينة التخصيص إحدى القرائن المعنوية (الاسناد والنسبة والتبعية والمخالفة) التي تحكم بنية التركيب، والمراد بالقرائن المعنوية مجموعة العلاقات السياقية التي تربط بين المعاني النحوية الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها (حسان، 178، 2006) فالتخصيص -كما يراه تمام حسان - قرينة سياقية كبرى تمثل قيوداً على علاقة الاسناد إذ تتفرع عنها قرائن التعدي والغائية والمعية والظرفية والتحديد والتوكيد والملابسة والتفسير والإخراج (حسان، 178، 2006)، وتعرّف أيضاً بأنها قرينة معنوية تضم مجموعة من المعاني التي تقيد الاسناد بجهة خاصة (قدور، 2008، 285) فتربط بين المعنى الاسنادي المستفاد من المسند والمسند إليه وبين مجموعة من المنصوبات، تشمل: المفعول المطلق، المفعول به، المفعول فيه، المفعول له، المفعول معه، والحال والمستثنى والتميز، حيث تعتبر كلّ منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة (حسان، 194، 2006).

نستخلص مما سبق أن التخصيص علاقة سياقية تنتج من تفاعل المعنى النحوي (الوظيفي) بين عنصري الاسناد ومكملاته في الجملة ما ينتج علاقة مقيدة لذلك الاسناد تجعله أكثر تحديدا ووضوحا دلاليا. وسنفصل بيان القرائن المنضوية تحت قرينة التخصيص فيما يأتي:

المبحث الثاني

القرائن الدالة على المفاعيل

-أولاً: قرينة التعدية:

التعدية قرينة معنوية مجالها المفعول به ، تخصص علاقة الإسناد وتضييقها فلا تدعها تفهم على إطلاقها ، يقول عبد القاهر الجرجاني: ((كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت: ضرب زيد عمرا ، كان غرضك ان تفيد التباس الضرب الواقع من الاول بالثاني ووقوعه عليه)) (الجرجاني، دت، 153) ، فإلتباس الضرب بالثاني جهة في اسناد الضرب الى الأول المخصص بالوقوع على (عمرو) ليكون قيذا في الاسناد وإيضاحاً لجهته (حسان، 2006، 195) ، فالتعدية "تحديد لعلاقة الاسناد أولاً وتعبير عن الجهة ثانياً (حسان، 2006، 147).

وسأبين صور الفعل المتعدي ثم ابين الصيغ التي تمثل (المسند) لتكوّن مع فاعلها (المسند إليه) علاقة إسنادية مقيدة ومحددة بجهة المفعول به (المتعلق بالإسناد بعلاقة المفعولية) :

أ-الفعل المتعدي يشمل:

1-الفعل المتعدي الى مفعول به واحد: هذا الفعل لا يكتفي برفع الفاعل بل تقتضي دلالاته مفعولاً ، قال سيبويه: ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك: ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا. فعَبِدُ اللَّهِ ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهَبَ، وشغَلْتُ ضَرْبَ به كما شغلت به ذَهَبَ، وانتصب زيدٌ لأنه مفعول تعدى إليه فعلُ (الفاعل)) (سيبويه، 1/34، 1988، المبرد، 3/188)، فدلالة الفعل اقتضت المفعول ؛لأنّ الحدث في (ضرب) يحتاج الى بيان جهة صدوره (الفاعل)، وجهة وقوعه (المفعول)، فالتعدية هنا قرينة معنوية خصّصت التباس الضرب بالفاعل (عبد الله) ووقوعه على (زيد) ومعتمد الفائدة في التركيب هو المفعول (الزامل، 83، 2014) ، فدلالة المفعول به مؤثرة في تخصيص وتقييد العموم ونفيه بل تصل إلى النفي المطلق لما يكثر وقوعه عموماً، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: 40] (مثنى) مفعول به وهو مضاف و(ذرة) مضاف إليه فقرينة التخصيص في هذه الآية الكريمة نفت الظلم من خلال المفعول به (مثنى ذرة) فخصّ نفي الظلم عن ذاته الألهمية (جل جلاله) بأدق مقدار وهي (الذرة) التي تمثل الحد الأدنى للوجود المادي ، والتي يعجز البشر عن رؤيتها أو تقديرها فهي محسوبة عنده فكيف بما هو أكبر منها فهو اختيار ألهي محكم يدل على سعة علم الله سبحانه وعدله المطلق. ففي تركيب هذه الآية الكريمة يخصص نفي الظلم بأصغر مقدار ممكن أن يدركه العقل البشري في ذلك الزمن تصوره في منتهى الصغر والدقة .

2-الفعل المتعدي الى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهو (ظَنُّ، حَسِبَ، خَالَ، زَعَمَ، وَجَعَلَ، عَدَّ، حَبَّأَ، هَبَّ)، وجميعها تُفيد الشكَّ مَعَ مِثْلِ إلى الرُّجْحَانِ، وَ(رَأَى، عَلِمَ، وَجَدَ، أَلْفَى، دَرَى، تَعَلَّمَ)، وتُفيد اليَقِينَ، وَ(رَدَّ، تَرَكَ، تَخَذَ، اتَّخَذَ، جَعَلَ، هَبَّ) تُفيد تحويل الشَّيْءِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ. ولا يجوز مع هذه الافعال حذف أحد المفعولين ، قال سيبويه: ((ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأ. والمنصوبان بعد حسبتُ بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان ؛لأنهما إنما يجعلان المبتدأ

والمبني عليه فيما مضى يقيناً، أو شكاً أو علماً، وبين ابن يعيش فكرة التعليق بين هذه الأفعال ومفعولها من جانب المعنى بقوله: "هذه الأفعال المفعول الثاني من مفعولها هو الأول في المعنى، ألا ترى أن زيداً هو الأخ في قولك: "حسبت زيداً أخاك"،...؛ لأنها داخلة على المبتدأ والخبر، وخبر المبتدأ إذا كان مفرداً، كان هو المبتدأ في المعنى،... ولكونها داخلة على المبتدأ والخبر، لم يجز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، وذلك أنك إذا قلت: "ظننت زيداً منطلقاً"، فإنما شككت في انطلاق زيد، لا فيه؛ لأن المخاطب يعرف زيداً كما يعرفه المخاطب، فالمخاطب والمخاطب في المفعول الأول سواء، وإنما الفائدة في المفعول الثاني، كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر، ولذلك من المعنى لم يجز الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر، فلا تقول: "زيداً" حتى تقول: "قائماً"، ولا تقول: قائماً حتى تقول: "زيداً"؛ لأن الظن يتعلّق بالقيام ونحوه، إلا أنك لو اقتصرته عليه، لم يُعلم القيام لمن هو، فاحتجت إلى ذكر المخبر عنه ليعلم أن القيام له، فصار بمنزلة قولك: "قائم" في أنه لا فائدة فيه إلا بعد تقدم المبتدأ، وبأن بما ذكرنا تعلّق هذه الأفعال بالمبتدأ والخبر ((ابن يعيش، 2001، 299/4)). وقال الرضي ((المفعولين معاً كاسم واحد؛ إذ مضمونها معاً هو المفعول به في الحقيقة، فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ((الاسترابادي، 1966، 155/4))، وذكرنا إن ضعف الحدث في هذه الأفعال وعدم إنبائها بحركة ملاحظة في الخارج جعلها أحوج إلى ما يكمل دلالة التركيب، وهو التلازم بين ما تتعدى إليه، وتضام المفعولين إلى بعضهما كما تضاماً في أصلهما في الابتداء ((ابن يعيش، 2001، 303/4، الزاملي، 2014، 85)).

ويرى الباحث أن الضعف فيها بسبب حاجتها إلى المفعولين معاً، وأنها لا تستغني عن أحد مفعولها بسبب التعلّق الدلالي القائم على بيان جهة اليقين أو الشك أو العلم الذي عيّرت عنه الأفعال؛ كون علاقة التعدية التي تربطها بمفعولها علاقة تحديد وتخصيص لتتحلّى بالمعنى المقصود ولا تبقى معانيها عائمة وتراكيبها غير مكتملة والله اعلم. (ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) (النساء: من الآية 60) فقد تخصّص زعمهم بأنهم آمنوا ووصفهم بادعاء الإيمان بالقرآن وبما أنزل من قبله لتأكيد التعجيب وتشديد التوبيخ والاستقباح ببيان كمال المباينة بين دعواهم وبين ما صدر عنهم (ارشاد العقل السليم: 194/2)

3- الفعل المتعدي إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً ومنه: أعطى. وسأل. وكسا. فهي أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول، وتؤثر فيه، نحو قولك: ((أعطى زيد عبد الله درهماً، وكسا محمد جعفرًا جبة))، فهذه الأفعال قد أثرت إعطاء الدرهم في عبد الله، وكسوة الجبة في جعفر. ولا بد أن يكون المفعول الأول فاعلاً بالثاني، ألا ترى أنك إذا قلت: "أعطيت زيداً درهماً" ف"زيد" فاعل في المعنى لأنه أخذ الدرهم؟ وكذلك "كسوت زيداً جبة" ف"زيد" هو اللابس للجبة ((ابن يعيش، 2001، 297/4)).

د- الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل: وهو أرى. وأعلم، وأنبأ، ونبأ، وأخبر، وخبر. وحديث. وأمّا ما يتعدّى إلى ثلاثة، فهو أفعال منقولة مما كان يتعدّى إلى مفعولين، نحو: ((أعلمت زيداً عمراً فاضلاً، و"أريث محمدًا خالدًا ذا حفاظ"، ف"أعلم" منقول من "علم"، وقد كان ممّا يتعدّى إلى مفعولين، الثاني منهما هو الأول، وصار بعد نقله بالهمزة يتعدّى إلى ثلاثة، وكذلك "أرى" ((ابن يعيش، 2001، 299/4)).

فقرينة التعدية في تراكيب الأفعال المتعدية قرينة معنوية ربطت علاقة الاسناد القائمة بين الفعل وفاعله بما انتصب بعد تمام علاقة الاسناد ليتم معناه ويوجّه ويحدّد.

ب- ما يعمل عمل الفعل: ما أشبه الفعل من مشتقات (الصفة) كما يسميها تمام حسان دلت على علاقة اسنادية تقيدت و تخصّصت بالمفعول به، مثل: ضارب زيداً عمراً، إذ خُصّص اسناد الضرب إلى المسند إليه بوقوعه على (عمرو) مما دفع احتمال فهمه مطلقاً فكانت التعدية تخصيصاً لعلاقة الاسناد بين الضرب وبين من أسند إليه (حسان، 2006، 195).

ونستطيع أن نقيس على هذه الصور مانشاء من تراكيب ضامة لقرينة الاسناد المقيدة بالمفعول به، سواء كان المفعول به منصوباً بالفعل أو وصفه (اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغ المبالغة، الصفة المشبهة باسم الفاعل) أو المصدر أو اسم الفعل، وأمثلة هذه الصيغ تشمل:

- اسم الفاعل: فاسم الفاعل من الاسماء العاملة عمل الفعل المضارع اذا كان نكرة منوناً دالاً على الحال والاستقبال، قال سيبويه: ((هذا باب من اسم الفاعل الذي جَرَى مَجْرَى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفْعَلُ كان نكرةً منوناً وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً. فمعناه وعمله مثل هذا يَضْرِبُ زيداً " غداً " . فإذا حَدَّثت عن فعلٍ في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول: هذا ضاربٌ عبد الله الساعة، فمعناه وعمله مثل " هذا يَضْرِبُ زيداً الساعة. وكان " زيدٌ " ضارباً أباك، فإنما تُحَدِّث أيضاً عن اتصال فعلٍ في حال وقوعه. وكان موافقاً زيداً، فمعناه وعمله كقولك: كان يَضْرِبُ أباك، ويوافق زيداً. فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوناً)) (سيبويه، 1988، 164/1، المبرد، دبت، 119/3)، واما أن كان محلي بـ(أل) مثل: هذا الضاربُ زيداً، فمعناه وعمله في معنى: هذا الذي ضرب زيداً (سيبويه، 1988، 181-182).

- صيغة المبالغة: صيغ المبالغة تشبه اسم الفاعل في عملها في حالة تنوينها وتتكبرها، قال سيبويه: ((وأجروا اسمَ الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مُجْراه إذا كان على بناء فاعلٍ، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يُحَدِّث عن المبالغة. فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعُولٌ، وفَعَالٌ ومفعالٌ، وفَعْلٌ. وقد جاء: فَعِيلٌ)) (سيبويه، 1988، 110/1)، وزمنها هو الزمن المستمر (الاسترادي، 2، 222/1966، الزاملي، 2014، 89)، ويمكن القول إن: ((اسم الفاعل العامل عمل الفعل المضارع وما حُمِل عليه بدلالة القرائن اللفظية أو السياقية إنما هو فعل من جهة وقوعه لا من جهة بنائه)) (الزاملي، 2014، 90).

- اسم المفعول: و يعمل عمل الفعل المبني للمجهول فهو محمول عليه ويعمل عمله بشروط عمل اسم الفاعل نفسها، قال سيبويه: ((فمفعولٌ مثلُ يَفْعَلُ، وفاعلٌ مثلُ يَفْعَلُ)) (سيبويه، 1988، 109).

- الصفة المشبهة: وهي محمولة على اسم الفاعل ايضاً، وهي ايضاً مقيدة بشروط لتعمل عمله، قال سيبويه: ((باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عَمِلَتْ فيه ولم تقوم أن تعمل عملَ الفاعل لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شُبِّهَتْ بالفاعل فيما عَمِلَتْ فيه. وما تَعَمَّلُ فيه معلومٌ، إنما تعمل فيما كان من سببها مُعَرِّفاً بالألف واللام أو نكرةً، لا تُجاوز هذا؛ لأنه ليس بفعلٍ ولا اسم هو في معناه)) (سيبويه، 1988، 194)، فعمل الصفة المشبهة النصب فيما بعدها مقيد بقرائن لفظية ومعنوية وهو عمل قليل محدود، فهي مشبهة باسم الفاعل وليست مشبهة بالفعل اي انها تشبه الفرع لا الاصل ولهذا ضعف عملها (الزاملي، 2014، 92).

- اسم المصدر: وهو يعمل عمل الفعل المضارع عندما يكون نكرة منوناً أو محلي بـ(أل)، قال سيبويه: ((باب من المصادر جَرَى مَجْرَى الفعل المضارع في عمله ومعناه. وذلك قولك: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زيداً، " فمعناه أنه يَضْرِبُ زيداً. وتقول: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زيداً " بكرٌ، ومن ضَرْبِ زيدٍ عمراً، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عَجِبْتُ مِنْ أَنَّهُ يَضْرِبُ زيدٌ عمراً، وَيَضْرِبُ عمراً زيدٌ. وإنما خالف هذا الاسم الذي جرى مَجْرَى الفعل المضارع في أن فيه فاعلاً ومفعولاً، لأنك إذا قلت: هذا ضاربٌ فقد جئت بالفاعل وذكرته، وإذا قلت: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ فإِنَّكَ لم تذكر الفاعل، فالمصدر ليس بالفاعل وإن كان فيه دليلٌ على الفاعل، " فلذلك احتجبت فيه إلى فاعل ومفعول)) (سيبويه، 1988، 189)، فالمصدر يقدر بـ(أن) والفعل (حتى) يعمل، ولا يعمل المصدر عمل الفعل المتعدي إن كان مؤكداً لفعل أو كان معمول الفعل الذي من لفظه؛ لعد إمكان تقديره بـ(ان) والفعل المضارع) حينها (ابن يعيش، 6، 59/2001، الزاملي، 2014، 93). وتقيد قرينة التعدي من قرينتي الاعراب والرتبة، إذ أن (النصب) هو علامة المفعول به دائماً، وأما الرتبة فتكون محفوظة وغير محفوظة بحسب توافر المسوغات لتقديم المفعول به وتأخيرها على الفعل أو على الفاعل أو كليهما (كوليزار، 2009، 149). وتحليل امثلة ذلك نبينه باستعمال الصور التي اوردها الدكتور تمام حسان (حسان، 2006، 195):

الجملة	تحليل صور الاسناد	جهة الاسناد
ضرب زيدٌ عمراً	أسند الفعل الماضي (ضرب) الى الفاعل (المسند اليه زيد)	وقيد هذا الاسناد بـ (عمرو)
يضرب زيدٌ عمراً	أسند الفعل المضارع (يضرب) الى الفاعل	وقيد هذا الاسناد بـ (عمرو)

	(المسند إليه زيد)	
زيدٌ ضربَ عمرًا	أسند الخبر (جملة ضرب) إلى المسند إليه) ضمير مستتر عائد على زيد)	وقيد هذا الإسناد بـ (عمرو)
زيدٌ يضربَ عمرًا	أسند الفعل المضارع (يضرب) إلى المسند إليه (ضمير مستتر عائد على زيد)	وقيد هذا الإسناد بعمرو (جهة الإسناد)
زيدٌ ضاربٌ عمرًا	الجملة أسمية، أسند المشتق (ضارب) الى المسند اليه(ضمير مستتر عائد على زيد)	وقيد هذا الاسناد بعمرو (جهة الاسناد)
أضاربُ زيدٌ عمرًا	الجملة أسمية، أسند (اسم الفاعل ضارب) الى المسند اليه (زيد) وهو فاعل سد مسد الخبر	وقيد هذا الاسناد بعمرو (جهة الاسناد)
فليضربَ زيدٌ عمرًا	الجملة فعلية، أسند الفعل المضارع (يضرب) الى المسند اليه الفاعل (زيد)	وقيد هذا الاسناد بعمرو (جهة الاسناد)
إضربَ عمرًا	الجملة فعلية، أسند فعل الامر (اضرب) الى المسند اليه الفاعل (زيد)	وقيد هذا الاسناد بعمرو (جهة الاسناد)
ضرباً عمرًا	أسند اسم فعل الامر (ضربا) الى المسند اليه الفاعل (ضمير مستتر)	وقيد هذا الاسناد بعمرو (جهة الاسناد)

ففي الامثلة السابقة يظهر لنا أن الناصب للمفعول به قد تنوّع، فإضافة الى الفعل المتعدي هناك طائفة من الصيغ التي تسلك في الكلام سلوك الافعال المتعدية فدلّت على الحدث (الضرب) وصاحبه (فاعله) وجهة وقوعه (المفعول به)، فكانت قرينة التعدية هي القيد على علاقة الاسناد، وتمثلت قرينة التخصيص في صور التعدية جلية في آيات الذكر الحكيم ، قال تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء:4] فخصصت وقيدت نوع الإتيان المتمثل بالمفعولين الأول النساء والثاني صدقاتهن ، تعد من أقوى أنواع القبول في هذه القرينة ، إذ تتجلى فيها دلالة المعنى النحوي وقد استدلت بعموم هذه الآية على نكاح المتعة، ولا شك أنه كان مشروعاً في ابتداء الإسلام، ثم نسخ بعد ذلك، يرى ابن عباس وقتادة وابن جريج: إن الخطاب في هذه الآية للأزواج، أمرهم الله أن يتبرعوا بإعطاء المهور نحلة منهم لأزواجهم، وقال أبو صالح: الخطاب لأولياء النساء، لأن عادة بعض العرب كان يأكل ولي المرأة مهرها، فرفع الله ذلك بالإسلام وأمر بأن يدفع ذلك إليهن، وذكر المعتمر عن أبيه: زعم حضرمي أن المراد بالآية المتشاغرون الذين كانوا يتزوجون امرأة بأخرى، فأمرُوا أن يضربوا المهور فقيدت الحكم في هذه الفئات التي ذكرت. (درويش، 1415هـ، 154/2، صالح، 1418هـ، 220/2، ابن كثير ، 1419هـ، 226/2، ابن عطية، 1422هـ، 8/2)

ثانياً: قرينة الغائية:

هذه القرينة فرع من قرينة التخصيص ، وهي قرينة معنوية دالة على المفعول لأجله أو على معنى المضارع بعد (اللام، كي، لن، إذن، الفاء، حتى) ، تقيد الاسناد ليكون محدداً دالاً على جهة فهم الحدث (حسان، 196، 2006، كوليزار، 149، 2009). فالغائية تمثل السبب أو العلة لعلاقة الاسناد فتذكر ((البيان عن علة الفعل وعذره)) (ابن بابشاد، 2، 302/1976) ، وتقتضي ارتباطاً بين طرفين مسبب ومسبب تجمعهما علة أو غاية معينة (الزاملي، 2014، 92). وتقيد هذه القرينة تخصيص الاسناد الفعلي وتقبيده بسبب خاص بعد ان يكون عاما وبذلك تفهم جهة الحدث الذي يشير اليه مضمون الفعل المسبب لأجل المصدر (حسان، 195، 2006-196، كوليزار، 149، 2009-150). وتوجد صورتان لبناء التراكيب المقيدة بهذه القرينة :

الاول: مسند (فعل) مع مسند اليه (اسم او ما هو بمنزلة) مع مصدر منصوب.

الثاني: مسند (فعل) مع مسند اليه (اسم او ما هو بمنزلته) مع حرف مع (أَنْ مضمرة وجوبا) مع فعل مضارع منصوب.

وفيما يأتي سنبيّن صور هذه القرينة في التراكيب:

1- غائية العلة (السبب): وهي القرينة الدالة على المفعول لأجله أو له، وتتمثل بالصورة التركيبية الاولى بوجود مصدر منصوب يقيّد علاقة الاسناد، وذكرها سيبويه بقوله: ((هذا باب ما ينتصب من المصدر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب؛ لأنه موقوع له؛ ولأنه تفسير لما قبله لم كان؟ وليس بصفه لما قبله ولا منه فانتصب كما انتصب درهم في قولك: عشرون درهما، وذلك قولك: فعلت ذاك جذار الشر، وفعلت ذلك مخافة فلان، وادّخار فلان... وفعلت ذاك اجل وكذا وكذا فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له. كانه قيل: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله)) (سيبويه، 1، 368/1988)، فقرينة الغائية (السببية) ربطت بين علاقة الاسناد الفعلي والمصدر المنصوب (المفعول لأجله)، قال ابن يعيش: ((لا بد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته ام لم تذكره؛ إذ العاقل لا يفعل فعلا الا لغرض وعلّة)) (ابن يعيش، 2، 53/2001)، فقنّدت علاقة الاسناد بعلّة أو سبب، ليكون بناء التركيب على شكل سؤال وجواب، وقد صار المصدر المنصوب قرينة على فهم الحدث (المسند) (الزاملي، 2014، 95). ((وقد تضافرت مع هذه القرينة [الغائية] مجموعة قرائن نحوية لتوضيحها وتبيينها على الوجه الاكمل منها العلامة الاعرابية (الفتحة) والبنية في اشتراط المصدر في المفعول لأجله، وبنية الفعل المضارع، وقرينة الاداة، كما في ادوات نصب الفعل المضارع)) (كوليزار، 2009، 150، الزاملي، 2014، 95)، إذ يعبر عن غائية العلة بالفعل المضارع المنصوب بعد (اللام، كي، الفاء، حتى)، مثل: أسلمت كي أدخل الجنة، فالإسلام علة وسبب لدخول الجنة. فقرينة الغائية تأتي لتخصيص حكم بوجود عذر أو وصف معين كقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: 43]، فالنهي عن التقرب إلى الصلاة بغاية زوال السكر هذا يعني أنّ الحكم بالمنع معلق بعلّة السكر فإذا زالت العلة زال الحكم وكذلك الجنابة قيد للمنع بغاية الإغتسال فالآية الكريمة تجمع بين حكمين مختلفين في سياق واحد حكم شارب الخمر المنع حتى يصحو وحكم الجنب المنع حتى الأغتسال فالقرينة الغائية تقيد عموم المنع وتخصيصها للنهي عند عدم الطهارة وغياب العقل.

2- غائية المدى: وهي القرينة الدالة على معنى الفعل المضارع المنصوب بعد (لن، إذن، حتى، او) فتفيد غائية الزمان، فالأداة (لن) تنفي الفعل المضارع نفيا دائما (كوليزار، 2009، 150)، مثل: لن تطلع الشمس من المغرب فالمعنى أن طلوعها منفي الى آخر الزمان. و(إذن) تحدد الغاية الزمانية لحدث يترتب على حدث آخر كجواب القائل: إذن أكرمك، لمن قال: أزورك فالغاية الزمانية لحدث الاكرام عند الزيارة. و تفيد حتى استمرار الحدث الذي قبلها الى غاية زمانية أو مكانية هي وجود حدث آخر بعدها (كوليزار، 2009، 151، الزاملي، 97، 2014)، ونصب الفعل المضارع إما يكون بمعنى الى ان او بمعنى كي (كوليزار، 2009، 151)، وجاء في كتاب سيبويه عن حتى: ((اعلم ان حتى تنصب على وجهين احدهما: ان تجعل الدخول غاية لمسيرك وذلك قولك: سرت حتى ادخلها كأنك قلت: سرت الى ان ادخلها فالنصب للفعل ههنا هو الجار للاسم اذا كان غاية. فالفعل اذا كان غاية نصب والاسم اذا كان غاية جر. وهذا قول خليل. أما الوجه الآخر فان يكون السير قد كان والدخول لم يكن وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار ان وفي معناها وذلك قولك: كلمته حتى يأمر لي)) (سيبويه، 3، 16/1988، 17)، قال الرضي: ((فما بعدها إما مسبب عما قبلها أو إنتهاء له، والمسبب بعد السبب والنهاية بعد البداية

((الاسترابادي، 4، 1996/56-57)، مثل: **نم حتى يؤذن للفجر**، فالغاية الزمانية لحدث النوم هي حدث الاذان .

وتتظافر مع الغائية قرينة الاعراب والبنية (بنية الفعل المضارع) والاداة وقرينة التضام لبيان معنى الغائية (كوليزار، 2009، 151) .

الجملة	نوع المسند	الحدث الاول (المسبب)	الحدث الثاني (السبب)، الغاية)	نوع الغائية
أتيتُ رغبةً في لقائك أتيتُ كي ألقاك أتيتُ لألقاك	فعل	الإتيان الاتيان الإتيان	رغبةً مصدر صريح المفعول لأجله	علة
أنا أت رغبةً في لقائك	اسم فاعل	الإتيان	رغبةً مصدر صريح	علة
لن تطلع الشمس من المغرب	فعل	طلوع الشمس من المغرب		زمانية
-أزورك إذن اكرمك	فعل	الزيارة	الاکرام	زمانية
سرتُ حتى أدخلها	فعل	السير	الدخول	مكانية
نم حتى يؤذن للفجر	فعل	النوم	أذان الفجر	زمانية

ثالثاً-قرينة المعية:

هي قرينة معنوية تفيد المصاحبة بين ما قبل الواو والمنصوب بعدها، على غير طريق العطف أو الملابس الحالية (حسان، 196، 2006)، وتفيد في التنصيص على المصاحبة بين جملة الاسناد الفعلي والاسم أو الفعل الذي يقع بعدها (الزاملي، 2014، 97). يقصد بها قرينة المفعول معه الذي يرد في الجملة للبيان عن مصاحبته الفعل أي التنصيص على المعية، بلا قصد الاشتراك في حكم الفعل قبله (حسان، 2006، 151)، وأما البناء التركيبي لهذه القرينة فيكون: مسند(فعل) ومسند اليه مع (الواو) مع (اسم منصوب أو فعل مضارع منصوب)

1-المفعول معه : وهو ((المذكور بعد واو لمصاحبة الفعل لفظاً ومعنى))
(الاسترابادي، 1، 1996/515)، نحو:

إياك والأسد، وشأنك والحج، وهما من أمثلة سيبويه إذ جعل السياق وقصد المتكلم هو المؤثر في جعل ما بعد الواو مفعولاً معه أو مفعولاً به (سيبويه، 1، 1988/273-275)، وأما مثال:

ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها، فهو نص في المعية بلا جواز لوجه العطف (سيبويه، 1، 1988/297)، فالاسم المنصوب بعد الواو المفعول معه ومثال ذلك أيضاً: سرت والنيل .

وصورة المصاحبة الاخرى هي بوجود الفعل المضارع المنصوب بعد الواو، نحو قول النحاة:

لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ووضح ابن يعيش معنى هذا المثال بالقول: ((فالمراد: لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، ولا تجمع بين نهيك عن شيء وإتيانك مثله، والنصب في ذلك كله بإضمار "أن" بعد

الواو عندنا، كما كان بعد "أو"، وحمله على الفعل الأول، ألا ترى أنهم لم يريدوا بقولهم: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" النهي عن أكل السمك منفرداً، وشرب اللبن منفرداً، وإنما المراد أن ينهوا عن الجمع بينهما، لما في ذلك من الفساد والضرر)) (ابن يعيش، 4/237/2001) ومن الباحثين من ذهب إلى أن هذا المثال يصح فيه معنى الجمع لا المعية لكون المعنى: لا تفعل هذا مع فعلك هذا، فهو نهى واثبات توسطتهما الواو مع اختلاف العلامة الاعرابية للفعل فلم تؤيد قرينة المعنى ولا الاعراب قرينة المصاحبة هنا، و الفعل بعد الواو منصوب على المخالفة (كوليزار، 151، 2009).

فقرينة المعية جهة مقيدة لعلاقة الاسناد بمصاحبة ومعية ما بعد الواو، وأن القرائن المتظافرة مع قرينة المعية المعينة على تثبيت معناها متعددة كقرينة الاعراب (النصب)، وقرينة الأداة (الواو)، وقرينة الرتبة المحفوظة فلا يتقدم المفعول معه على ما عمل في صاحبه (الزامل، 2014، 106). يفيد قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء: 2] إذ دل حرف الجر (إلى) على معنى المصاحبة في التركيب القرآني فهو يتضمن دلالة المعية وضم أموال اليتامى إلى أموال الأكلين إذ تدل هذه البنية التركيبية قرينة دلالية على المعية السياقية من خلال تخصيص نوع الأكل المنهي عنه وهو الأكل الناتج عن ضم مال اليتيم إلى مال الولي فالآية الكريمة لا تنهي عن الأكل مطلقاً، بل عن الأكل الناتج عن ضم المالكين أي الأكل الواقع عن المالكين مجتمعين فقرينة المعية تسهم في تخصيص المعنى وتحديده بمنع الأكل المنهي عنه دون غيره (درويش، 1415هـ، 151/2).

الجملة	المصاحب	نوع الواو	المصاحب (المفعول معه)
إياك والأسد - شأنك والحج	علاقة الاسناد في: إياك-شأنك	للمعية العطف	الأسد- الحج
ما صنعت و أباك	المسند (فعل) والمسند اليه (تاء الفاعل)	واو المعية	أباك
لو تركت الناقة وفصيلها	المسند (ترك) والمسند اليه (الناقة)	المعية	فصيلها
سرت والنيل	المسند الفعل والمسند اليه (تاء الفاعل)	المعية	النيل
لا تأكل السمك وتشرب اللبن	المسند (تأكل) والمسند اليه (ضمير مستتر) ومخصصة بالمفعول به (السمك)	واو المعية وقيل واو الجمع (العطف)	حدث الشرب (علاقة الاسناد وما خصصها من مفعول به (اللبن))

رابعاً: قرينة الظرفية:

الظرفية قرينة من قرائن التخصيص فهي قرينة معنوية على ارادة المفعول فيه (حسان، 2006، 196) الذي يشمل ظرفي الزمان والمكان، وما ينتقل إلى معنى الظرف، فيُستعمل مفعولاً فيه كالمصدر وصيغتي الزمان والمكان وبعض حروف الجر مثل (مذ، منذ)، وبعض أسماء الإشارة مثل (هنا وثم) وبعض المبهمات مثل (كم) والاعداد والجهات واسماء الاوقات المبهمة واسماء العلاقات المفتقرة الى الاضافة مثل (قبل وبعد وتحت وفوق) واسماء الاوقات المحددة المعينة مثل (الآن وأمس وسحر وبكرة)، وغيرها مما

ليس ظرفاً ولكنها تنقل الى الظرفية لتفيد معنى المفعول فيه فتخصص زمان الحدث ومكانه على معنى الاقتران بأن يقيد مكان الاسناد وزمانه (حسان، 196، 2006، 197، كوليزار، 152، 2009)

فهي قرينة مساعدة لفهم المعاني النحوية المستفادة من استعمال الظروف والاسماء في سياق نحوي معين، مثل:

صحوث إذ تشرق الشمس الظرف أفاد التخصيص

أصحو متى تشرق الشمس الظرف أفاد التخصيص

صحوث وقت طلوع الشمس مبهم منقول الى الظرف أفاد النسبة

أصحو في وقت طلوع الشمس حرف أفاد النسبة.

فالظرفية بالظروف تفيد الاقتران الزماني بين الحدث (علاقة الاسناد) وما يمثله الظرف من زمان أو مكان فتخصص الحدث أو تحدده بظرف منهما، أما الظرفية بالحروف فتفيد معنى الاحتواء الزماني أو المكاني (حسان، 197، 2006). وتتطافر مع هذه القرينة العلامة الاعرابية (النصب) (الزاملي، 2014، 113)

صحوث إذ تشرق الشمس	الظرف الزماني (إذ)	أفاد التخصيص (اقتران بالظرف)	الحدث
أصحو متى تشرق الشمس	الظرف الزماني (متى)	أفاد التخصيص (اقتران بالظرف)	الحدث
صحوث وقت طلوع الشمس	اسم مبهم منقول الى الظرفية (وقت)	أفاد النسبة (احتواء للحدث)	الظرف
أصحو في وقت طلوع الشمس	حرف جر يدل على الظرفية (في)	أفاد النسبة (احتواء للحدث)	الظرف

تظهر القرينة الظرفية في التراكيب القرآنية بوصفها عنصراً تركيبياً يقيد الحدث بزمان أو مكان محدد ، فقله تعالى : ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: 101] فالتركيب (في الأرض) يمثل قرينة ظرفية مكانية إذ يحدد مكان وقوع السفر الذي يترتب عليه حكم القصر فهذه القرينة تبين أن القصر مرتبط بحالة السفر بالأرض فهي تؤدي إلى تخصيص المعنى التركيبي ومنع إطلاقه فتعمل القرينة الظرفية على تقييد الحدث بظرف زماني أو مكاني محدد. أما في قوله تعالى : ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: 6] أن التحليل النحوي للتركيب القرآني تحدد لنا (إذا) ودلالاتها فهي ظرفية زمانية تحدد الزمن الذي يبدأ فيه التكليف بدفع المال فلا تتحدد فيها فقط بل بجميع التركيب (إذا بلغوا النكاح) فهي تمثل تحديد الزمني الأدنى للأمتحان والاختبار لدفع اموالهم إليهم فالقرينة تخصص العلاقة الزمنية بين الابتلاء أي الاختبار وبلوغ النكاح في تحديد دفع اموالهم إليهم .

خامساً- قرينة التحديد والتوكيد:

التحديد والتوكيد هي القرينة المعنوية الدالة على المفعول المطلق ، والمقصود بالتحديد والتوكيد تعزيز المعنى الذي يفيد الحدث في الفعل ، وذلك بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته ؛ لان المصدر هو

اسم الحدث و في إirاده بعد الفعل تعزيز لعنصر الحدث ومعناه مما سيفيد تقوية الحدث وتنبيته (حسان، 198، 2006)، وهذا لا يتم الا بحسب تركيب مخصوص يكون فيه الفعل من نفس مادة المصدر وبذلك فهو يشبه إعادة الحدث وتكراره بما يشبه التوكيد اللفظي (الزاملي، 114، 2014)، قال الرضي: ((المراد بالتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا، فقولك ضربت بمعنى: أحدثت ضرباً، فظهر انه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار بالمكان والزمان الذين تضمنهما الفعل)) (الاسترابادي، 1، 298/1996). فتكون التقوية بواسطة ذكره مفردا منونا بعد الإسناد التام وليس فيه زيادة في المعنى ليكون تكرارا يفيد التوكيد اللفظي على سبيل التأكيد، مثل: كلمته تكليماً- هذا عبدُ الله حقاً

أما مقصد التحديد او قرينة التحديد فتأتي من كون المصدر مضافا لمعين لإفادة النوع او موصوفا لإفادة النوع أيضا أو مميزا لعدد فيكون العدد نفسه مفعولا مطلقا والمصدر تمييزا، وقد يكون المصدر اسم مرة أو مثني اسم المرة فيفيد العدد أيضا، هذه الصور أو الصيغ تفيد البيان والتحديد إذ هي من القرائن المعنوية الدالة على باب المفعول المطلق ولكن مع زيادة في المعنى فيخرج المصدر من معنى التوكيد الى معنى البيان والتحديد بهذه الوسائل التي هي الوصف أو الإضافة أو التعريف أو التمييز باسم المرة (حسان، 198، 2006، الزاملي، 116، 2014)، مثال ذلك: ذهب عبد الله الذهاب الشديد -قعد قعدة سوء - قعد قعدتين

والذي يهمننا من كل ذلك هو ان التقوية بالتأكيد او التحديد قرينة معنوية دالة على المفعول المطلق اما كونه يلزم فيه ان يكون بواسطة صيغة المصدر فذلك قرينة لفظية ، وتتضافر معها قرينة الاعراب كونه يكون منصوبا دائما ، وقرينة الرتبة المحفوظة كون المفعول المطلق لا يتقدم على عامله.

الجملة	جملة الاسناد	المفعول المطلق	نوعه	فائدته
كلمته تكليماً	جملة الاسناد الفعلي (كلمته)	تكليماً	منون نكرة	قرينة التوكيد
هذا عبدُ الله حقاً	جملة الاسناد الفعلي بتقدير (أحقّه)	حقاً	منون نكرة	قرينة التوكيد
ذهب عبد الله الذهاب الشديد	جملة الاسناد الفعلي (ذهب عبد الله)	الذهاب	معرف بآل	قرينة البيان والتحديد
قعد قعدة سوء	جملة الاسناد الفعلي (قعد)	قعدة	اسم مرة مضاف	قرينة البيان والتحديد
قعد قعدتين	جملة الاسناد الفعلي (قعد)	قعدتين	الوصف بمثنى اسم المرة	قرينة التحديد بالعدد

نُعدُ قرينتا التحديد والتوكيد من القرائن الدلالية التابعة لقرينة التخصيص؛ لأنهما تسهمان في تقييد المعنى التركيبي ، ومنع احتمالات التوسع فيه، فالتحديد يعيّن المراد تعيين دقيقاً ، والتوكيد يثبت الحكم، ولهذا نُعدان من القرائن التي تخصص الدلالة وتضبطها داخل السياق ، فقرينة التحديد في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [سورة النساء: 11] فالتركيب (لذكر مثل حظ الأنثيين) حدد نصيب الذكر تحديداً حسابياً دقيقاً فالآية الكريمة تتحدث عن الميراث بوجه عام ثم جاء هذا التركيب (لذكر

مثلُ حظ الأنثيين) لتخصيص الحكم بتحديد نصيب الذكر دون احتمال الزيادة أو النقصان فصار الحكم في قسمة الميراث مخصصاً ومقيداً بنسبة محددة أما قرينة التوكيد فهي أيضاً تخصص الحكم وتمنع التوسع في دلالة فهي تعمل داخل النص القرآني بوصفها وسائل نحوية ودلالية لتخصيص الحكم وتقيدده ، ومنع احتمالات التأويل الواسعة في التركيب ومنه قوله تعالى : ﴿فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [انساء: 11] فالتركيب يؤكد أنَّ الحكم فرض ألهي لأمجال في تغييره والتوكيد بعبارة (من الله) خصص الحكم بتحديد مصدره التشريعي ومنع احتمال كونه عرفاً أو اجتهداً .

المبحث الثالث

قرائن التخصيص الأخرى

أولاً- قرينة الملابس:

قرينة الحال الملابس للهيات هي قرينه معنوية على إفادة معنى الحال بواسطة الاسم المنصوب او الجملة مع الواو أو بدونها ، ففي جملة **جاء زيد ركباً**، يفهم معنى جاء زيد ملابساً لحال الركوب ، جاء زيد وهو يركب ، فالحال هنا عبر عنها بالجملة المقترنة بالواو وتسمى هذه الواو (واو الحال) (حسان ، 198، 2006) .

قرينة الملابس قرينة معنوية وظيفتها تخصيص عموم الدلالة في الإسناد وتوضيح قرينة الإسناد ويقصد بها باب الحال الذي يذكر لبيان هيئة الفاعل والمفعول متنقلاً او مقدراً أو موطاً أو مؤكداً في وقت وقوع الفعل لا في وقت الاخبار عنه (كوليزار، 167، 2009، الزاملي، 117، 2014) ، قال ابن السراج: ((الحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه)) (ابن السراج 1، 258/1973) ، فالحال مشبهة بالمفعول به ولم تكن حقيقة لأنها تعمل فيها المعاني لأنها صفة الفاعل والمفعول ، قال ابن يعيش: ((ومجيئها لبيان هيئة الفاعل، أو المفعول، وذلك قولك: "ضربت زيداً قائماً تجعله حالاً من أيهما شئت وقد تكون منهما ضربة على الجمع والتفريق كقولك: "لفيته راكبين)) (ابن يعيش، 3، 2/2001) ، فالتخصيص بقرينة الملابس واضحة في التركيب القرآني، قال تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا غَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: 43] ، فقرينة الملابس في الجملة الحالية ، (وأنتم سكارى) خصت النهي عن التقرب إلى الصلاة بحالة السكر فهو نهى ليس مطلق عن الصلاة أي تحريم بكل الأحوال بل هو مقيد مع السكر والجنب ، والفرق بينها وبين الصفة أن الصفة ثابتة مستمرة مع الموصوف والحال متنقلة في الحال تخبر على أي حال كان الإسناد والحال المقدر المنتقل نحو قولك : **هذا زيدٌ صائداً غداً** ، لأن تعليق القرينة الزمنية (غدا) بصائد دليل على انه ليس صائداً في حالة الإشارة إليه واذا لم يكن صائداً في حال الإشارة إليه وجب ان يقدر بما ينتقل، وهو قولهم (مقتدرا او ناويا او معتقدا) كاننا قلنا مقدرا الصيد او ناويا او معتقدا والموطأ بالمستقبل نحو قوله تعالى : **(وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا)** [سورة الاحقاف: 12] ، في احد الوجهين يعرب (لسانا) حالاً؛ لأنه لما نعت اللسان بالعربي والصفة والموصوف كالشيء الواحد صار الحال بالمشترك و صار عربيا هو الموطيء بكون اللسان حالاً وليس حقيقة اللسان أن يكون حالاً جامدة لولا ما ذكر من الصفة اما المؤكد ففي قوله تعالى: ﴿وهو الحق مصدقا لما معهم﴾ [سورة البقرة: 91] ، ف(مصدقاً) حال من الحق مؤكدة ، ومعلوم ان الحق مصدقٌ، فلم تعد هذه الحال إلا التأكيد لأنها لا تنتقل (كوليزار، 167، 2009-168) .

وتوصف قرينه الحال (الملابس) بانها وصف فضلة وليس معنى ذلك انه يصح الاستغناء عنها، قد تجيء الحال غير مستغنى عنها كما في قوله تعالى: ﴿وما خلقتنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين﴾ [سورة الأنبياء: 16] ، وتخصص قرينة الحال زيادة على بيان هيئة صاحبها بتأكيد أو تأكيد عامله أو تأكيد

مضمون الجملة كله (كوليزار، 2009، 168، خويلد، 105، 2018-106)، حال على كونها مفردة أو جملة مشتملة على الواو أو بدونها تمثل قيذا على الاسناد وكل المنصوبات تؤدي وظيفة التخصيص في الجملة العربية. كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الإسراء: 31] (فخشية املاق) خص بها النهي بنوع معين من القتل بسبب الفقر، و أشار بها للأغنياء، دون الفقراء، الذين يخافون أن تسلبهم كلف الأولاد ما بأيديهم من الغنى (فاضل السامرائي، 3، 2000/333)

و تتضافر قرينة الملابس في بيان الحال أو الهيئة مع قرائن أخرى، هي العلامة الإعرابية (النصب) وقرينة البنية فبنية الحال تكون نكرة وصاحب الحال معرفة وفي الجملة الحالية تتضافر قرينة الأداة وهي الواو الحالية زيادة على قرينة الرتبة فرتبة الحال التأخر عن صاحب الحال (كوليزار، 168، 2009).

ثانياً - قرينة التفسير:

وهي قرينة معنوية دالة على باب التمييز، ووظيفتها تبين جنس الشيء المفسر نفسه (المميز)، والتفسير يكون عند الحاجة إلى الإيضاح ولا تكون هذه الحاجة إلا عند المبهم، إذ تزيل الإبهام عنه؛ ولما كان الإبهام عموماً وهي تزيله أي أنها تقيده وتخصصه، والمبهم الذي يفسره التمييز إما أن يكون:

- ١- معنى الاسناد، نحو: طاب محمد نفساً، ومنه قوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾ [سورة مريم: 4].
- ٢- معنى التعدية، نحو: زرعت الأرض شجراً
- ٣- اسم مفرد دال على مقدار مبهم، نحو: اشتريت مترين حريراً (فهذا مبهم من حيث القياس والعدد) (حسان، 2006، 199).

وكون التمييز تخصيصاً من ضمن المنصوبات المخصصة لعموم الدلالة في الاسناد فهو دال على جهة معينة في فهم علاقة الإسناد؛ فعلة المجيء بقرينة التفسير البيان ولذلك يسمى تفسيراً وتبيناً فهي تبين جنس الشيء المفسر في نفسه وبذلك تزيل الإبهام المتعلق بالمميز، فقرينة التفسير تُعد من القرائن الدلالية التابعة لقرينة التخصيص؛ لأنها تكشف المراد من لفظ مجمل أو عام في التركيب، فتحدد معناه وتمنع التباسه، قال تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: 3]، الأعداد فسرت، وأوضحت مقدار التعدد المقصود في النكاح من خلال تحديد الحد الأقصى للعدد، فقرينة التفسير خصصت معنى (ما طاب لكم) الذي يفهم منه الإطلاق، فهي كشفت المراد من التركيب، وحددت دلالاته، ومنعت التوسع في فهم الحكم.

وأما المبهمات التي يميزها التمييز فقد ورد بيانها فيما قاله سيبويه (☺) إذا قلت لي مثله فقد أبهمت، كما أنك إذا قلت لي عشرون فقد أبهمت الأنواع، فإذا قلت درهما فقد اختصت نوعاً، وبه يُعرف من أي نوع ذلك العدد. فكذا مثله هو مبهم يقع على أنواع: على الشجاعة، والفروسة، والعبيد. فإذا قال عبداً فقد بين من أي أنواع المثل. والعبد ضرب من الضروب التي تكون على مقدار المثل، فاستخرج على المقدار نوعاً، والنوع هو المثل ولكنه ليس من اسمه، والدرهم ليس من العشرين ((سيبويه، 1988، 172/2))، مثل العدد وهو المبهم الملفوظ أو الصريح ومثله من المبهمات المقادير والممسوحات وهناك أيضاً تمييز التشبه الذي يفسر جملة مبهمة النسبة، مثل:

ملاً الله قلبك سروراً، فنسبة ملء الله القلب قد أزال إبهامها بقوله (سروراً) وقد يقع هذا النوع من التمييز بعد ما يفيد التعجب، مثل: الله دره بطلاً، فالتمييز أزال إبهام الجملة السابقة وهي الله دره (كوليزار، 169، 2009).

ولذا كان التمييز اسم نكرة فضلة يرفع ابهام اسم او اجمال نسبة فيكون تارة لبيان الذات و تارة لبيان جهة النسبة وبذلك تكون قرينة التفسير مخصصة لعموم الدلالة في الإسناد ودالة على جهة معينه في فهم علاقة الاسناد، و تتضافر معه قرائن منها ،البنية كون التمييز اسما نكره جامدا مفسرا لمبهم، و قرينة العلامة الاعرابية وهي الفتحة فالتمييز منصوب دائما ولا يجوز جره بمن او بالاضافة إلا في حالة كم الخبرية، و قرينة الرتبة إذ ينبغي ان يتاخر التمييز عن المميز ولا يتقدم عليه وكذلك قرينه الاداة وتكون مقدرة، تقول: **لله دره من فارس في جملة الله دره فارسا(كوليزار،169،2009-170،الزاملي،2014،124-125).**

ثالثا- قرينة الاخراج :

قرينة الاخراج قرينة معنوية على ارادة باب المستثنى و المستثنى إخراج من علاقة الاسناد حين نفهم هذه القرينة المعنوية من السياق والمستثنى من بين القرائن المعبرة عن معنى الجهة (حسان،199،2006) ، فاذا فهم السامع معنى الاخراج ادرك المقصود بالاستثناء ومن ثم فان ما بعد (إلا) مخرج من حكم ما سبقها من اسناد، فاذا قلنا: **جاء القوم الا زيدا** فقد اسند المجيء الى القوم وهو الكل واخرجنا زيدا وهو البعض من هذا الاسناد،لذا حدّد الاستثناء بأنه ((اخراج بعض من كل بـ(إلا) او بكلمه بمعنى الا)) (ابن بابشاد، 1976، 231/2) .

والاستثناء يُدل عليه بمعنى (إلا) لأنها ان دخلت على موجب اخرجت ما بعدها الى معنى النفي وان دخلت على منفي اخرجت ما بعدها الى معنى الموجب، مثل قوله تعالى: ﴿ما فعلوه الا قليل منهم﴾ [النساء:66] ، فالموجب لهم الفعل هو (القليل) او البعض، فالاجراج قرينة معنوية وظيفتها تخصيص صفة عامة بذكر ما يدل على تخصيص عمومها وشمولها بواسطة أداة من ادوات الاستثناء ،يصرف لفظ المستثنى منه من عموم به باخراج المستثنى من ان يتناوله ما حكم على المستثنى منه ويشترط في الذي يؤدي وظيفة التخصيص ان يكون حقيقيا اي ان المستثنى من جنس المستثنى منه، ليفيد التخصيص بعد التعميم ويزيل ما يظن من عموم الحكم ،أما غير الحقيقي (المنفصل) فلا يفيد تخصيصا لان الشيء انما يخصه جنسه، فاذا قلنا: **جاء المسافرون الا امتعتهم**، فلفظ المسافرين لا يتناول الامتعة ولا يدل عليها وما لا يتناوله اللفظ لا يحتاج الى ما يخرج منه ولكن إنما استثنينا استدراك كي لا يتوهم ان امتعتهم ايضا جاءت معهم، قال تعالى : ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء:114] فالحكم العام (لا خير في نجواهم) أما المخصص من النجوى في التعبير القرآني هو الصدقة أو المعروف أو الإصلاح فقريئة الإخراج اخرجت بعض النجوى من الحكم العام .أو كقوله تعالى :﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾[النساء:92] بينت قرينة الإخراج أن قتل الخطأ ليس كالعمد في الحكم ، فالحكم العام تحريم قتل المؤمن،إخراج حالة الخطأ غير المقصود فهي تخرج عنصر من الحكم العام بواسطة أداة الاستثناء ،فتجعل الحكم مختصاً بالباقي دون المستثنى فجاءة لتخصص الحكم العام ،فبينت الحالات المستثناة من التشريع ،لكي تحقق الدقة التشريعية في النص القرآني .

ومنه قوله تعالى:﴿ما انزلنا عليك القرآن لتشقى الا تذكره لمن يخشى﴾[طه:2-3] ،اي لكن انزلناه تذكره (كوليزار،170،2009-171،الزاملي،133،2014).

تتضافر مع قرينة الاخراج للدلالة عليها قرائن : الاداة المتمثلة بـ(إلا) كما تتضافر معها قرينة العلامة الاعرابية في حال التمام وهي الفتحة، ويجوز لها ان تتخلف مع النفي أو مع النفي والنقصان وعندئذ تكون القرينة المتضافرة معها هي قرينة الاداة فقط(كوليزار،170،2009-171،الزاملي،133،2014).

رابعاً: قرينة المخالفة :

وهي مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية بجعلها قرينة معنوية على الإعرابات المختلفة (حسان، 171، 2006). ومن قبيل اعتبار المخالفة قرينة معنوية على الإعرابات نجد تفسير باب الاختصاص بنصب الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولاً لفعل محذوف تقديره (أخص أو أعني) ومع أن التقدير (أخص) منسجم مع اعتبار الاسم المختار مع باب التخصيص إلا أنه ينقل وجوب الاستتار من الضمائر إلى الأفعال، والذي يبدو أن القيمة الخلافية المراعاة في نصب هذا الاسم هي المقابلة بينه وبين الخبر الواقع بعد مبتداً مشابه لما قبل الاسم المنصوب، مثل :

-نحن العرب نكرم الضيف ونغيث الملهوف

-نحن العرب نكرم الضيف ونغيث الملهوف

(العرب) في الجملة الأولى خبر وما بعده مستأنف و(العرب) في الجملة الثانية مختص وما بعده خبر فإرادة المخالفة بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة في بيان أن هذا خبر وهذا مختص (حسان، 171، 2006). وحد الاختصاص: حكم علق بالبناء للمفعول بضمير ما أو شيء تأخر عنه أي عن الضمير سواء أكان الضمير لمتكلم وهو الغالب أم بغيره، و يعرب الاسم المنصوب الواقع بعد الضمير مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً تقديره (أخص) فهو اسم معمول لأخص واجب الحذف ويشترط أن يكون المقدم عليه اسم بمعناه والغالب كونه ضمير متكلم وقد يكون ضمير خطاب ويقل كونه ضمير غيبة وهذه الأسماء المنصوبة لا يعني بها غير الضمائر التي قبلها (ابن يعيش، 2001، 321/1، كوليزار، 171، 2009، 172).

وجيء بها للبيان والاختصاص والغرض من ذكر الاسم الظاهر تخصيص مدلوله مع أمثاله بما ينسب إليه بمفهوم آخر، أنه قصد حكم أسند لضمير اسم ظاهر معرفة، والمنصوب على الاختصاص هو اسم ظاهر معرفه قصد تخصيصه لحكم ضمير قبله، والباعث على هذا النوع (الاختصاص) إما فخراً أو تواضعاً أو بيان المقصود بالضمير لذا يكون الكلام معه خبراً (ابن يعيش، 2001، 321/1).

و قرينة المخالفة يمكن استخدامها في عدد آخر من ابواب النحو مثل التفسير لتعدد حركه المضارع في نحو: لا تاكل السمك وتشرب اللبن، وحركه المستثنى المنقطع في: ما قام القوم الا حمارا، ونصب الاسم بعد (ما افعل) في التعجب و بعد الصفة المشبهة، وكذلك المنصوبات التي يتغير المعنى برفعها في نحو: وعد الله حقاً، وسقيا لك ورعياً، وراسك والسيف و البدارَ البدارَ، وندلاً زريق المال، كذلك نصب تمييز (كم) الاستفهامية، وعدم الاستثناء أو العطف بلا بعدها في مقابلما يرد من ذلك مع كم الخبرية (حسان، 201، 2006).

أن المخالفة قرينة معنوية فقط ولكن القيم الخلافية اعم من أن تكون معنوية فقط، فالقيمة الخلافية بين المعنى والمعنى نلاحظها كذلك بين المبني والمبني وحين تكون بين المعنى والمعنى تصبح معنوية كما هو أمر قرينه المخالفة واما حين تكون بين المبني والمبني فإنها تصبح لفظية لان المبني يتحقق بالعلامة والعلامة لفظ (حسان، 201، 2006). فقرينة المخالفة من القرائن الدلالية التي تُسهم في تخصيص المعنى وتقييده، إذ يقوم فهمها على إدراك الحكم من خلال ما يخالفه أو يقابله في السياق، تظهر هذه القرينة في السياق التركيب القرآني، عندما يُذكر حكمان متقابلان أو حالتان متضادتان، فيتحدد المعنى المقصود بالمقابلة بينهما، فتكون قرينة المخالفة إحدى الوسائل التي تكشف المراد التركيبي وتمنع التوسع في دلالاته

، قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: 95] خصصت الآية الفضل للمجاهدين ، وأخرجت القاعدين من هذه الدرجة ، أما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: 69] السياق التركيبي خصص الوعيد بحالة القتل العمد فقط من القتل غير العمد (الخطأ) فليس حكمه هذا الجزاء ، فقرينة المخالفة هي قرينة دلالية تستنبط من مقابلة الحكم بغيره أو تقييده بوصف معين ، بحيث يفهم حكم آخر مخالف من السياق.

الخاتمة

الحمد لله الذي به يبدأ الذكر الجميل ويختتم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد:

فقد أمكنني البحث في (أثر قرينة التخصيص في التركيب النحوي) من الوقوف على معنى هذه القرينة وبعض المسائل المتعلقة بها مما سأوجزه بالآتي:

1- قرينة التخصيص إحدى القرائن المعنوية (الاسناد والنسبة والتبعية والمخالفة) التي تحكم بنية التركيب ، وهي قرينة سياقية كبرى تمثل قيودا على علاقة الاسناد إذ تنقزع عنها قرائن التعدية والغائية والمعية والظرفية والتحديد والتوكيد والملابسة والتفسير والإخراج فتربط بين المعنى الاسنادي المستفاد من المسند والمسند اليه وبين مجموعة من المنصوبات ، تشمل: المفعول المطلق، المفعول به، المفعول فيه، المفعول له، المفعول معه، والحال والمستثنى والتمييز، حيث تعبر كلٌ منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير اليه الفعل أو الصفة.

2- التعدية قرينة معنوية مجالها المفعول به ، تخصص علاقة الاسناد وتضييقها فلا تدعها تفهم على إطلاقها، بل تحدد جهة علاقة الاسناد وتقيدها، وتأتي في صور تركيبية تتكون فيها علاقة الاسناد من الفعل المتعدي وما أسند إليه أو الوصف العامل عمل فعله كاسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة والمصدر.

3- لا تتخصص علاقة الاسناد بمفعول به واحد دائما بل قد تتقيد بمفعولين أو أكثر بحسب الفعل الناصب.

4- قرينة الغائية قرينة معنوية دالة على (المفعول لأجله) أو على معنى المضارع بعد (اللام، كي، لن، إذن، الفاء، حتى) ، تقيد الاسناد ليكون محددا دالاً على جهة فهم الحدث فالغائية تمثل السبب أو العلة لعلاقة الاسناد، وتشمل غائية العلة وغائية المدى.

5- قرينة المصاحبة هي قرينة معنوية تفيد المصاحبة بين ما قبل الواو والمنصوب بعدها ، على غير طريق العطف أو الملابسة الحالية، وتفيد في التخصيص على المصاحبة بين جملة الاسناد الفعلي والاسم أو الفعل الذي يقع بعدها، ويقصد بها قرينة المفعول معه.

6- الظرفية قرينة من قرائن التخصيص فهي قرينة معنوية على ارادة المفعول فيه، الذي يشمل ظرفي الزمان والمكان، وما ينتقل الى معنى الظرف، والظرفية بالظروف تفيد الاقتران الزماني بين الحدث (علاقة الاسناد) وما يمثله الظرف من زمان أو مكان فتخصص الحدث أو تحدده بظرف منهما، أما الظرفية بالحروف فتفيد معنى الاحتواء الزماني أو المكاني.

7- قرينة التحديد والتوكيد هي القرينة المعنوية الدالة على المفعول المطلق، والمقصود بالتحديد والتوكيد تعزيز المعنى الذي يفيد الحدث في الفعل، وذلك بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته.

8- قرينة الحال الملازمة للهيئات هي قرينة معنوية على إفادة معنى الحال بواسطة الاسم المنصوب أو الجملة الحالية.

9- وهي قرينة معنوية دالة على باب التمييز، ووظيفتها تبيين جنس الشيء المفسر نفسه (المميز)، والتفسير يكون عند الحاجة إلى الإيضاح ولا تكون هذه الحاجة إلا عند المبهم، إذ تزيل الإبهام عنه؛ ولما كان الإبهام عموماً وهي تزيله أي أنها تقيده وتخصصه.

10- قرينة الإخراج قرينة معنوية على إرادة باب المستثنى والمستثنى إخراج من علاقة الاسناد حين نفهم هذه القرينة المعنوية من السياق والمستثنى من بين القرائن المعبرة عن معنى الجهة.

11- وهي مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية بجعلها قرينة معنوية على الاعرابات المختلفة، ومن قبيل اعتبار المخالفة قرينة معنوية على الاعرابات نجد تفسير باب الاختصاص بنصب الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولاً لفعل محذوف تقديره (أخص أو أعني).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن السراج، محمد بن السري. (1973)، الأصول في النحو (تحقيق: عبد الحسين الفتلي)، النجف الأشرف، مطبعة النعمان.
- ابن عطية، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام الأندلسي المحاربي (ت: 542هـ) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1422 هـ.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، تفسير القرآن العظيم، (تحقيق: محمد حسين شمس الدين)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1419 هـ.
- ابن منظور، أبو الفضل، محمد بن مكرم بن علي (ت711هـ)، (1414 هـ-1993م)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط3.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (2001)، شرح المفصل (تقديم: إميل بديع يعقوب، ط1)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الاسترأبادي، رضي الدين محمد بن الحسن (1996) شرح الرضي على الكافية (تحقيق: يوسف حسن عمر)، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس.
- بابشاد، طاهر بن أحمد، (1976)، شرح المقدمة المحسبة (تحقيق: خالد عبد الكريم، ط1)، الكويت.

-التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر، (بعد 1158هـ)، (1996)، موسوعة
كشاف إصطلاحات الفنون والعلوم، (تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج)،
مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت.

- الجرجاني، عبد القاهر (د.ت)، دلائل الإعجاز (قراءة: محمود محمد شاكر)، القاهرة، مطبعة المدني.

-الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد ،(393هـ)، (1987)، الصحاح تاج اللغة وصحاح
العربية، (تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار)، دار العلم للملايين ، بيروت.

- حسان، تمام، (2006)، اللغة العربية معناها ومبناها (ط5)، القاهرة، عالم الكتب.

- خويلد، محمد الأمين، (2018)، القرائن المعنوية وظاهرة الحذف في التراكيب القرآنية (ط1)، الأردن،
دار المعتز.

- درويش ،محيي الدين بن أحمد (ت : 1403هـ) إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية -
حمص ، (دار اليمامة - دمشق - بيروت) ، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، ط4، 1415 هـ.

- الزاملي، لطيف حاتم (2014)، القرائن النحوية وأثرها في التوجيه النحوي عند سيبويه (ط1)، بيروت،
مؤسسة الانتشار العربي.

- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (1988)، الكتاب (تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3)، القاهرة،
مكتبة الخانجي.

- صالح ، بهجت عبد الواحد، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،
عمان، ط2، 1418 هـ.

- عزيز، كوليزار كاكل، (2009)، القرينة في اللغة العربية (ط1)، الأردن، دار دجلة.

- عمر، أحمد مختار، (2008)، معجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتب، ط1.

-الفراهيدي،الخليل بن أحمد(1980)، العين، (تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي)،دار
ومكتبة الهلال.

- قدور، أحمد محمد، (2008)، مبادئ اللسانيات (ط3)، دمشق، دار الفكر.

-اللبدي،محمد سميرنجيب،(1985)،معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، بيروت، مؤسسة
الرسالة، عمان، دار الفرقان.

- المبرد، محمد بن يزيد، (د.ت)، المقتضب ،(تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة)، بيروت،عالم الكتب.

References

- The Holy Qur'an

- Ibn al-Sarraj, M. b. al-S. (1973). *Al-Usul fi al-nahw* (A. H. al-Fatli, Ed.). Najaf, Iraq: Matba'at al-Nu'man. (Original work died 316 AH). *Al-Usul fi al-nahw*
- Al-Jurjani, A. Q. b. 'A. (n.d.). *Dala'il al-i'jaz* (M. M. Shakir, Ed.). Cairo, Egypt: Matba'at al-Madani. (Original work died 471 AH). *Dala'il al-i'jaz*
- Sibawayh, 'A. b. 'U. b. Q. (1988). *Al-Kitab* (3rd ed., A. M. Harun, Ed.). Cairo, Egypt: Maktabat al-Khanji. (Original work died 180 AH). *Al-Kitab*
- Al-Astarabadi, R. al-D. M. b. al-H. (1996). *Sharh al-Radi 'ala al-Kafiyah* (Y. H. 'Umar, Ed.). Benghazi, Libya: Garyounis University Publications. (Original work died 686 AH). *Sharh al-Radi 'ala al-Kafiyah*
- Ibn Ya'ish, Y. b. 'A. (2001). *Sharh al-Mufasssal* (E. B. Ya'qub, Intro.). Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah. (Original work died 643 AH). *Sharh al-Mufasssal*
- Babshadh, T. A. b. A. (1976). *Sharh al-Muqaddimah al-Muhtasabah* (K. 'A. al-Karim, Ed.). Kuwait. (Original work died 469 AH). *Sharh al-Muqaddimah al-Muhtasabah*
- Khuwaylid, M. A. (2018). *Al-qara'in al-ma'nawiyyah wa zahirat al-hadhf fi al-tarakib al-Qur'aniyyah*. Amman, Jordan: Dar al-Mu'tazz. *Al-qara'in al-ma'nawiyyah wa zahirat al-hadhf fi al-tarakib al-Qur'aniyyah*
- Al-Zamili, L. H. (2014). *Al-qara'in al-nahwiyyah wa atharuha fi al-tawjih al-nahwi 'inda Sibawayh*. Beirut, Lebanon: Arab Diffusion Foundation. *Al-qara'in al-nahwiyyah wa atharuha fi al-tawjih al-nahwi 'inda Sibawayh*
- Aziz, K. K. (2009). *Al-qarinah fi al-lughah al-'Arabiyyah*. Amman, Jordan: Dar Dijlah. *Al-qarinah fi al-lughah al-'Arabiyyah*
- Sibawayh, 'A. b. 'U. b. Q. (1988). *Al-Kitab* (3rd ed., A. M. Harun, Ed.). Cairo, Egypt: Maktabat al-Khanji. (Original work died 180 AH). *Al-Kitab*
- Hassan, T. (2006). *Al-lughah al-'Arabiyyah: Ma'naha wa mabnaha* (5th ed.). Cairo, Egypt: 'Alam al-Kutub. *Al-lughah al-'Arabiyyah: Ma'naha wa mabnaha*
- Al-Mubarrad, M. b. Y. (n.d.). *Al-Muqtadab* (M. 'A. 'Azimah, Ed.). Beirut, Lebanon: 'Alam al-Kutub. (Original work died 285 AH). *Al-Muqtadab*



-Qaddur, A. M. (2008). Mabadi' al-lisaniyyat (3rd ed.). Damascus, Syria: Dar al-Fikr. Mabadi' al-lisaniyyat